

التوصيات الختامية لمنتدى المسؤولية المجتمعية الثاني ٢٠١١

١. تفعيل المبادرات الجماعية للبنوك الأعضاء من خلال تحفيز إنشاء صندوق قطاعي للقطاع المصرفي الأردني، بحيث يكون لهذا الصندوق سياسات وخطط محددة وواضحة تجاه القطاعات والفئات التي ينبغي توجيه مبادرات المسؤولية المجتمعية لها، وتتوافق مع التوجهات الوطنية.

٢. هناك مجموعة من المتطلبات والعوامل التي قد تساعد في تطوير وزيادة أدوار المسؤولية الاجتماعية للبنوك نذكر منها:

- ✓ توفير أنشطة داعمة، مثل الندوات والدورات التدريبية حول المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ وجود جهة حكومية متخصصة في تنسيق وتوجيه نشاطات المسؤولية الاجتماعية.
- ✓ الاستعانة بخبراء متخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية.

٣. التنسيق التام بين القطاعين العام والخاص لدعم المشاريع والمبادرات ذات الأولوية الوطنية.

٤. توجيه مبادرات المسؤولية المجتمعية نحو المشاريع المنتجة بدلاً من التركيز على النشاطات الاستهلاكية وذات النفع المحدود والمؤقت.

٥. العمل على تخفيف وتذليل القيود والعقبات التي تواجهها البنوك عند ممارستها للمسؤولية الاجتماعية بما في ذلك:

- ✓ نقص المعلومات المتوفرة في السوق عن المشاريع الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وعن الجهات التي تحتاج إلى الدعم.
- ✓ تدني مستوى التنظيم والفاعلية للمشاريع المطروحة وعدم استمرارية هذه المشاريع في كثير من الأحيان.
- ✓ عدم توفر إحصائيات واضحة.

٦. دورات مستمرة على كتابة التقارير المستدامة .

٧. كتابة دليل ارشادي وطني للتقارير المستدامة وباللغة العربية وتحديد المشرات الوطنية المتضمنة في التقارير المستدامة الوطنية.
٨. اصدار شهادة كفاءة بالمسؤولية المجتمعية بعد أخذ دورات تدريبية للعاملين كمدراء لادارات المسؤولية المجتمعية في البنوك .
٩. ادراج الاشخاص ذوي الاعاقة في التنمية الاجتماعية لدى البنوك وخططها التنموية السنوية .
١٠. الاستمرار في توفير الترتيبات اللازمة والمعقولة للاشخاص وذوي الاعاقة في البنوك والمؤسسات المالية.
١١. تشجيع كافة البنوك العاملة في الاردن لتحضير تقارير استدامة سنوية لشرح انجازاتها في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
١٢. لافضل ممارسات الاستدامة على البنوك دمج رؤية ومهام الاستدامة مع رؤية ومهام الشبكة العامة .
١٣. التركيز في ممارسات الاستدامة على النواحي الداخلية للمؤسسة مثل (دعم الموظفين ، الهيكلة المؤسسية النظام الداخلي، ادارة الموارد البيئية الداخلية).
١٤. الدعم المادي والمعنوي للاطفال الاقل حظاً.
١٥. التركيز في الدعم على مؤسسات ذو برامج مستدامة والتركيز على دعم مواضيع مهمة حتى نستطيع اعطاء الاهتمام المناسب للموضوع الذي يتم دعمه واشراك الموظفين في هذه البرامج.
١٦. توثيق كافة البيانات أثناء الدعم لمعرفة مدى نجاح المشروع الذي تم دعمه.
١٧. تطوير سياسات في مجال التمويل البيئي.
١٨. تحفيز المشاريع التي تمثل وتشجع على حماية البيئة.
١٩. تطبيق التمويل الاخضر في البنوك الاتحائية بدعم من الجهات الرسمية.
٢٠. تحقيق الاستهداف الامثل لبرامج المسؤولية المجتمعية بحيث تستهدف المناطق الفقيرة (جيوب الفقر) والنائية وذات البطالة العالية.
٢١. اعادة النظر باهتمام البنوك في برامج مكافحة الفقر والبطالة وأسس الانفاق على المسؤولية المجتمعية.
٢٢. دعم مؤسسات التمويل الميكروي والصغير العاملة في المناطق الفقيرة مع التركيز على انشاء المشروعات الجديدة كأحد السبل الهامة في توليد فرص العمل.

٢٣. دعوة البنوك ولشركات على اختلاف قطاعاتها إلى نشر المعلومات عن دورها أو أدائها الاجتماعي وبلورة رؤية ورسالة وأهداف تتصل بدورها الاجتماعي.
٢٤. دعوة منظمات الأعمال مثل جمعية البنوك وغرف التجارة والصناعة وغيرها لبناء وحدة للمسؤولية الاجتماعية داخل كل منها، والمساهمة في بناء توافق قطاعي حول فلسفة المسؤولية الاجتماعية للقطاع من خلال وثيقة أو ميثاق شرف.
٢٥. دعوة البنوك والشركات المتميزة في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية إلى إعداد ميثاق أو لائحة بالممارسات الأفضل والتوقيع عليها، ليكون نموذجاً جيداً لبقية الشركات.
٢٦. دعوة الشركات الكبرى والبنوك لانشاء وحدات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وعدم الاكتفاء بالحاق هذه الوحدات بدوائر العلاقات العامة، من أجل الشروع في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية في ثقافة المؤسسة، بناء شراكات مع المجتمع المدني والفئات المتلقية، بلورة سياسة مستدامة في مجال المسؤولية الاجتماعية، تدريب موظفي البنك على مسؤوليات الشركة/ البنك الاجتماعية.